

فيخصص

قوله تعالى الاما ملكت ايما نكم وقوله تعالى وان تجعوا بين الاضنين  
 فالاول يجوز جمع الاضنين بماء اليمين والثاني يحرم ذلك في الجمع  
 التحريم لانه احوط فان علم التاريخ فينسخ المتقدم المتأخر  
 كما في آيتي عدة الوفاة وآيتي المصاهرة وقد تقدمت الاربع  
**ولكن ان كانا خاصين** اي فان امكن الجمع بينهما بجمع كما في  
 حديث انه صلى الله عليه وسلم توضأ وغسل رجله وهدأ  
 مشهور في الصحيحين وغيرهما وحديث انه توضأ ورش الماء  
 على قدميه وهما في النعلين رواه النسائي والبيهقي وغيرهما  
 فجمع بينهما بان الرش في حال التحنيد لقوله في بعض الطرق قد  
 وضوء من لم يحدث فان لم يكن الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ فيكون  
 فيهما ان يظهر من جملة احدهما مثاله كما جاء انه صلى الله عليه  
 وسلم سئل عما يحل للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق  
 الازار رواه ابوداود وبعاء انه قال اصنعوا كل شئ الا النكاح في  
 الوطئ رواه مسلم ومن جملة الوطئ فيما فوق الازار فتوارضنا  
 فيه فزج بعضهم التحريم احتياطاً وبعضهم الحل لانه الاجل  
 في المنكوحات وان علم التاريخ بنسخ المتقدم بالمأخر كما تقدم  
 في حديث زيارة القبور **وان كان احدهما عاماً والآخر خاصاً**  
**فيخصص العام بالخاص** تخصيص حديث فيما سقطت السماء العشر حديث  
 ليس فيما دون خمسة او ستون صدقة كما تقدم **وان كانا واحداً**  
 نسخ عامهما وعبر

فيخصص

فيخصص

علمان وجه وخاصاً من وجه فيخصص عموم كل واحد  
 منهما بخصيص الاخر بان يمكن ذلك مثاله حديث ابوداود  
 وغيره اذا بلغ الماء قلتين فانه لا يجس مع حديث ابن ماجة  
 وغيره الماء لا يجسد بشئ الا ما غلب على رجليه وطوره ولو انه  
 قال الاول خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره والثاني خاص في المتغير  
 عام في القلتين وما دونهما فخصص عموم الاول بخصيص الثاني حتى  
 بان القلتين تجس بالمتغير وخصص عموم الثاني بخصيص الاول حتى  
 يحكم بان ما دون القلتين يجس وان لم يتغير فانه يمكن تخصيص  
 عموم كل منهما بخصيص الاخر احتياج الترجيح بينهما فيما توارضنا  
 فيه مثاله حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه وحديث  
 انه صلى الله عليه وسلم نهر عن قتل النساء قالوا عام في الرجال  
 والنساء خاص باهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الجربيات  
 والمربيات فتعارضتا في المربة هل يقتل او لا **واما الاجتماع فهو**  
**اتفاق علماء العصر اهل علم الحادثة** فلا يعتبر وفاق العوام  
 معهم ونفن بالعلماء الفقهاء فلا يعتبر موافقة الاصوليين منهم  
 ونفن بالحادثة الحادثة الشرعية لانها محل نظر الفقهاء بخلاف  
 اللفظية مثلاً كما يجمع فيها علماء اللغة واجماع هذه الامة  
 حجة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امة على  
 ضلالة رواه الترمذي وهو الشرع ورد بجملة هذه الامة  
 كقوله الحديث ونحوه والاجماع حجة على العصر الثاني ومن